المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة العدل

كلمة وزير العدل الأردنى
رئيس محور تطوير القضاء

الدكتور عبد الشخانبة

أجتماع تسسيير المبادرة على المستوى الوزاري

شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية
١٩- ٢٠ /٥/ ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالى و السعادة و العطوفة
السيدات و السادة
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

إننا نلتقى اليوم في نطاق مبادرة الأدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية التى انطلقت برعاية ملكية سامية من البحر الميت في المملكة الأردنية الهاشمية بمحاورها المتعددة . و كان لوزارة العدل الأردنية شرف دعم هذه المبادرة و متابعتها منذ انطلاقتها الاولى ، و تولت رئاسة محور من اهم محاور المبادرة و هو محور تطوير القضاء و تنفيذ الاحكام ، و الذى تولته بكل شرف و امانة و بمشاركة الشريكين الأمريكى و الفرنسى و بدعم من برنامج الأمم المتحدة الأنمائى ، مما تتطلب منها جهداً كبيراً فى متابعة اعمال هذا المحور بما يتطلبه ذلك من اتصالات مكثفة ولقاءات متعددة و نقاشات مستمرة للوصول الى افضل الحلول في تطوير القضاء فى الدول العربية. لما فى تطويره من اثار ايجابية على ظروفها الأقتصادية و الأجتماعية ،اضافة إلى محاربة الفساد ، وتفعيل الأداء فى القطاعين العام و الخاص و حماية حقوق المواطنين.

و إنجاحا لهذه المبادرة فقد تم عقد المؤتمر الأقليمى الأول للشركا ء فى محور تطوير القضاء و تنفيذ الأحكام فى المملكة الأردنية الهاشمية فى شهر أيلول من العام الماضى و جرى التوافق فيه على حصر اولويات تطوير القضاء فى الدول العربية في مجالين رئيسسيين هما:

١- ضمان الحيدة و النزاهة فى العمل القضائى
٢- زيادة فعالية الفصل بالدعاوى وتنفيذ الاحكام وتسريعها.

كما وتم الاتفاق على ان تقوم الدول العربية المشاركة بتعيين منسقين وخبراء وطنيين ولجان إستشارية وطنية وعقد حلقات نقاشية متعددة مع أصحاب العلاقة من اجل إعداد تقارير وطنية عن واقع القضاء فيها تتضمن وصفا للواقع القضائى ومعيقات التطوير ومن ثم تحديد الاولويات و الضرورات والمشاريع التطويرية التى من شأنها رفع كفاءة الجهاز القضائى و زيادة فاعليته . وهذا تطلب من رئاسة المحور المتابعة والتنسيق لإنجاز هذه التقارير وفقا للمنهجية التى تم اعدادها من قبل خبراء مختصين ، كما قامت الوحدة الاقليمية بزيارات لعدد من الدول العربية للأجتماع بالخبراء والمنسقين الوطنيين و فرق العمل الوطنية لإيضاح آلية العمل و منهجية إعداد الدراسة ، وتطلب إنجاز العمل ايضا عقد عده لقاءات لرئاسة المحور مع الشريكين الامريكي و

الفرنسى و ممثل برنامج الامم المتحدة الأنمائى لتقييم إنجاز العمل بالصورة المطلوبة و ضمن المواعيد المحددة لذلك .
و تنفيذا لتوصيات المؤتمر الوزارى لهذا المحور و الذى عقد فى عمان العام الماضى فقد تم عقد اللقاء الأقليمى للخبراء و المنسقين الوطنيين في الدول العربية لمناقشة التقارير الوطنية فى عمان الأسبوع الماضى و بمشاركة أحدى عشر دول عربية هي: الأردن، فلسطين، العراق، لبنان، البحرين، اليمن، مصر ، المغرب، الجزائر ، السودان ، وتونس . و بحضور الشريكين الامريكى و الفرنسى و ممثل برنامج الامم المتحدة الانمائى و الخبراء الدوليين الذين تم رفد الوحدة الاقليمية بهم مؤخرا ، و قد عبرت كافة الدول العربية المشاركة على التزامها بإنجاح المؤتمر و التزامها بكافة التوصيات الصادرة عنه وحصر و تحديد المشروعات التطويرية ذات الاولوية لديها ضمن التقارير الوطنية المقدمة و التى تمت ضمن منهجية مهنية تتفق مع حاجاتها الفعلية و الاسس المتفق عليها ، وأجمع المشاركين على إقتراح ستة مشاريع للتطوير القضائى فى الدول العربية تمثل قاسما مشتركا فيما بين هذه الدول و كما بينها البيان الختامى للمؤتمر و هى:

١- تعزيز استقلال و نزاهة القضاء
٢- مكافحة الفساد وفقا للمعايير و الاتفاقيات الدولية
٣- تعزيز قدرات النيابات العامة
٤- التدريب المتخصص فى كافة المجالات
٥- تنفيذ الاحكام
٦- الحوسبة/ المكننة

و هى جميعا مشروعات واعدة و تشكل الاولويات الحقيقية للتطوير القضائى فى تلك الدول و المستوحاة من الدراسات الوطنية و سوف توزع عليكم هذه المشروعات من قبل منظمي هذا اللقاء داعيا الدول المانحة و صناديق التنمية الدولية للمشاركة الجدية و الفاعلة و توفير الدعم المالى للمشروعات المطروحة من أجل المباشرة بالتنفيذ شاكرين لمنظمة التعاون الاقتصادى و التنمية و برناج الامم المتحدة الانمائى و جميع الدول المانحة لجهودهم الطيبة فى دعم هذه المبادرة.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،

الدكتور عبد الشخانبة
وزير العدل
المملكة الاردنية الهاشمية